أهمية المشاركة السياسية لنزاهة الانتخابات

بقلم
د. محمود جمال أبو العزائم
رئيس التحرير

تدخل الثورة المصرية مرحلة النضوج والرشد والبناء بعد ان بدأت فى اقامة مؤسسات الدولة على مبدأ الحرية والعدالة التى تتحقق بالانتخابات على اسس سليمة وشفافة، وقد لاحظ المصريون اصرار الجاليات المصرية فى الخارج على المشاركة فى الادلاء بأصواتهم فى الانتخابات لكى يشاركوا فى نهضة البلد واستقراره .

والإنسان النشط الذى يشارك فى الانتخابات إنسان إيجابي ويتسم بوعي وبصيرة ورقى فكري والمشاركة تنمي الإحساس باحترام النفس وتنهض بالوعي السياسي وبالنسبة للقائمين على الحكم فإنها تنبههم إلى ما عليهم من واجبات تجاه الوطن والمواطنين وتدفع بالحكام للنظر لمطالب شعوبهم والعمل على إقرار العدل والسلام الاجتماعي والتوافق الطبقي والعرقي إضافة إلى اقرار عدالة توزيع الدخل القومي ذلك شريطة أن تكون هذه المشاركة قائمة على أساس حق الإنسان الطبيعي في الاختيار وإبداء الرأي دون تدخل من السلطة لإقرار سياسة ما تتعارض مع مصلحة الجماهير بمعنى أن تكون المشاركة بهدف صنع ووضع نظام سياسي من قبل الجماهير صاحبة المصلحة وليس تعبيراً عن إرادة اقلية ذات وضع خاص ومع استحالة توحيد المصالح بين أفراد الشعب في أي مجتمع بمعنى أن تكون هناك اختلافات ولو ضئيلة في القيم والمصالح من طبقة لأخرى أو من عرق لآخر ومن ثم التناقض المصلحي ، وبالتالي فإن الامتثال إلى رأي الأغلبية يكون هو الحل الوحيد الممكن لقبول اى قرار سياسي أو إقرار واقع جديد .

وفى المجتمعات العربية وبعد ثورات الربيع العربى يطالب البعض بتطبيق الديمقراطية بمعناها الشامل بينما ينادى البعض الآخر بتطبيق نظام الشورى الاسلامى كمنهج لتحقيق الحرية والعدالة التى يرنو اليها الجميع وهنا نناقش منهج الاسلام فى نظام الحكم .

تلتقي الديمقراطية الإسلامية مع الديمقراطية الحديثة في بعض الوجوه. لكنها تختلف عنها في وجوه أخرى عديدة فمن حيث التوافق بين الديمقراطية الإسلامية والديمقراطية الحديثة فإن الإسلام، الذي جاء في القرن السابع الميلادي، كان رائداً من روّاد الفكرة الديمقراطية. وقد كان العالم العربي بحق المهد الأصيل لهذه الديمقراطية.

لقد نادى الإسلام بالحرية والمساواة والعدل كما نادت الديمقراطية الحديثة بهذه المبادئ أيضاً. وإذا كان ((جان جاك روسّو)) قال في القرن الثامن عشر أن الأفراد يولدون ويعيشون أحراراً، فقد قال قبله بكثير عمر بن الخطاب: ((متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً)). وإذا كانت الثورة الفرنسية نادت بالمساواة والحرية، فقد جاء الإسلام يساوي بين الناس فيما بينهم دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو اللغة. كما جاء محترماً للعقائد الدينية الأخرى، معتبراً أنه ((لا إكراه في الدين)). ودعا إلى التسامح في الحوار الديني. وأباح حرية الحوار والتعليم تماماً كما نادت الديمقراطية الحديثة في القرن الثامن عشر وفي القرون اللاحقة.

وإذا كانت الديمقراطية الحديثة تؤكّد المساواة أمام القانون فإن الإسلام قد سبقها في إقرار المساواة أمام التكاليف العامة حرصاً على مصلحة الجماعة الإسلامية. وحدد واجب توزيع موارد الدولة على الفقراء والمساكين وغيرهم من المحتاجين، وألزم الغنيّ بمساعدة الفقير، وأدخل المبادئ الاشتراكية والعدالة الاجتماعية قبل أن تتعرّف الديمقراطية الحديثة إلى تلك المبادئ.

وإذا نادت الديمقراطية الحديثة بالعدالة فقد سبقها الإسلام إلى ذلك. والعدل في الإسلام عدل مطلق ولقد أصبح من المألوف الآن: وصف كل ما يتميز به المسلم الملتزم من المسلم المتسيب بأنه "سياسي"! ويكفي هذا ذمًّا له وتنفيرًا منه".

وإذا كانت الدولة المدنية من المفهوم العلماني مرفوضة فالدولة الدينية، التي تحكم باسم الحق الإلهي مرفوضة في الإسلام، فالإسلام لا يعرف الدولة الدينية، التي يحكم صاحبها باسم الإله، ومن ثم فمن يعترض على أوامره فهو يعترض على الله الذي أعطاه الحق الإلهي في الحكم.

ولذلك فنحن نردد ما قاله الشيخ القرضاوي: "ليس في الإسلام رجال دين بالمعنى الكهنوتي، إنما فيه علماء دين، يستطيع أى واحد أن يكون منهم بالتعلُّم والدراسة، وليس لهم سلطان على ضمائر الناس، ودخائل قلوبهم، وهم لا يزيدون عن غيرهم من الناس في الحقوق، بل كثيرًا ما يُهضَمون ويُظلَمون، ومن ثمَّ نعلنها صريحة: نعم.. للدولة الإسلامية، ولا ثم لا .. للدولة الدينية "الثيوقراطية".

على الجانب الآخر يقرر بعض المفكرين –ومنهم الدكتور رفيق حبيب– أن العلمانيين أنفسهم الذين ينادون بالدولة المدنية قد وقعوا في التخبط الواضح والتناقض الصريح، حيث يقرر الدكتور رفيق حبيب أن ممارسات بعض النخب العلمانية تهدم أسس الدولة المدنية، عندما تضع شروطًا لمدنية الدولة، يتضح منها أنها دولة مدنية، ولكن علمانية، فالحرية التي هي من أهم ملامح الدولة المدنية قد ناقضها العلمانيون عندما جعلوا أنفسهم أوصياء على الآخرين، سواء في الفهم أو الحكم، وتلك هي ملامح العلمانية المستبدة، وملامح الدولة الدينية العلمانية، التي تحكم بالحق المطلق غير الإلهي، وتعطي لنفسها سلطة الحكم المطلق.. والحقيقة أن ما قرره الدكتور رفيق حبيب في حديثه عن الدولة المدنية لا خلاف عليه فكل الحركات الإسلامية، لا تعرف فكرة الدولة الدينية المستبدة، والتي تحكم بالحق الإلهي المطلق، ولا تعرف بالتالي الحاكم الذي يحكم باسم الله .فمفهومها لدي المسلمين أنها دولة المجتمع، وهي وكيل عنه، تلتزم بقيمه ومرجعيته، ويقوم الحكم فيها على الوكالة عن المجتمع، ويصبح الحاكم وكيلاً، والدولة وكيلة، وفي الدولة المدنية لا مكان للاستبداد أيًا كان نوعه أو مبرره، وفي الدولة المدنية أيضًا لا مكان للحكم العسكري أو الديكتاتوري.

الدولة المدنية إذن، هي دولة تقوم على ولاية الأمة، وعلى مبدأ أن الأمة مصدر السلطات، وفيها تختار الأمة مرجعيتها ودستورها، وتختار حاكمها وممثليها، ولا خلاف بين التيارات السياسية حول تلك الدولة.

نزاهة الانتخابات

تشكل نزاهة الانتخابات هاجسا للسياسيين والناخبين الواعين على حد سواء فهي خطوة من أهم الخطوات نحو إقامة حياة ديمقراطية سليمة تقوم على العدالة والمساواة واحترام حق الفرد في اختيار من يمثله ، ولا يخفى على أحد الأساليب البدائية التي يتم استخدامها في الدول العربية والتي يمكن وبسهولة شديدة التحايل عليها وتغليب أفراد بعينهم على عكس إرادة الناخبين وضد الإرادة الشعبية ، حتى أن نسبة كبيرة جدا من الجماهير كانت قد أحجمت بالكامل عن المشاركة الانتخابية وآثرت الإحتفاظ بصوتها لنفسها فيما يمكن أن نطلق عليه تصويتا سلبيا بعدم الثقة في الحكومة والنظام القائم برمته. وليس من الغريب أن يكون اهتمام الإنسان بالاقتراع قديم قدم التاريخ .

وتمر السنون وتغزو التكنولوجيا الحديثة معظم الأنشطة البشرية تقريبا وليس بغريب أن يطال التطوير أساليب التصويت وتقتحم التكنولوجيا العملية الانتخابية خاصة في الدول التي تعرف قدر الصوت وتهتم بإبراز رأي الأغلبية واحترام الإرادة الشعبية وحق الشارع في المشاركة في صنع القرار.

وبالرغم من أن الأجهزة الحديثة تقلل كثيرا من احتمالية الخطأ والتلاعب ، إلا أنها لا تستطيع إلغاء ذلك بالكلية فمازال هناك العديد من المشكلات التي قد تواجه المستخدمين منها المستوى الثقافي والتعليمي والذي قد يقف حجر عثرة أمام نسبة كبيرة من المصوتين في البلدان النامية مما يستوجب معه وضع أنظمة سهلة الاستخدام وواضحة للجميع وكذلك ضرورة تدريب المشرفين على العملية الإنتخابية على هذه الأجهزة ليمكنهم إدارة الانتخابات بكفاءة وعمل رقابة صارمة على جميع خطوات الإقتراع لتأمينها من عميات الاحتيال ، والأهم أن يتمتع الناخبون بدرجة من الوعي والثقافة لمعرفة أن صوتهم يساوي مستقبلهم ومستقبل أبنائهم لذلك هو لا يقدر بثمن.

أتمنى أن تدخل بلادنا عصر التصويت الإلكتروني وعصر الديمقراطية الفعلية بعد ما عانيناه من ويلات في عصور الاستبداد .

وإذا كانت صناديق الانتخابات هى التى سوف تفرز النائب الصالح الذى سوف يقود عملية التغيير وبناء الأمة فى المرحلة القادمة فلذا أرجو من كل مواطن الدراسة الجيدة لكل مرشح فى منطقته والسؤال عنه ومعرفة تاريخه وسمعته، لتكوين برلمان يضع دستورا قويا ليس به خلل ويراقب ويحاسب الأداء الحكومى ويكون الضمير اليقظ لشعب تجرع المرارة كثيراً ويريد العدل والحرية والمساواة .